الأنباء
الخميس 29 نوفمبر 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

يوسف الياسين متحدثا

يوسف الياسين وكوثر الجوعان يتوسطان ذوي المكرمين خلال الاحتفال

كوثر الجوعان تلقي كلمتها (زين علام)

### مؤتمر "من الكويت نبدأ وإلى الكويت ننتهي" كرّم ستة من رجالات الكويت العظماء في نسخته الـ 16

# الياسين: نسعى إلى غرس مفهوم المعايشة ونبذ الطائفية وتعزيز الولاء للوطن

دارين العلي

كرم مؤتمر «من الكويت نبدأ وإلى الكويت ننتهي» في نسخته الـ 16 مساء أمس الأول 6 من رجالات الكويت العظماء في مكتبة البابطين بحضور ذوي المكرمين وعدد من الشخصيات العامة.

وخلال الافتتاح، قال رئيس المؤتمر المحامي يوسف الياسين ان تقديم الشكر لهؤلاء العظماء ينبع من العقيدة الراسخة في الحمد والشكر لله ثم للناس وإحياء سير نخبة من الآباء والأجداد وكوكبة خالدة من أبناء وطننا الحبيب.

وأضاف الياسين ان سعادة الإنسان تتجسد حينما يرى ثمار ما زرع، لاسيما ان كان ذلك في خدمة الكويت وأهلها ومجتمعها، مشيرا الى ان المؤتمر يهدف الى غرس مفهوم المعايشة بين أطياف المجتمع الكويتي الواحد وتعزيز قيم الولاء والوفاء لهذا الوطن الغالي ونبذ الطائفية والقبلية، لافتا الى ان رسالة المؤتمر الوطنية هي ان الأبناء امتداد للآباء وهي متوافقة تماما مع شعار المؤتمر الوطني الذي اقتبس من كلمات صاحب السمو الأمير «ان الكويت هي الوطن والوجود والبقاء والاستمرار وعلينا ان نكون قلبا واحدا في السراء والضراء»، مؤكدا ان سموه موحد الكويتيين على حبه وموحد الخليجيين على قلب رجل واحد.

جانب من الحضور خلال افتتاح المؤتمر

**صاحب السمو موحّد الكويتيين على حبه وموحّد الخليجيين على قلب رجل واحد**

**الجوعان: دستورنا هو هويتنا الذي تنفرد به الكويت عن جميع دساتير العالم**

وتابع: ان أسمى معاني الوطنية تجسدت خلال أزمة الأمطار الأخيرة، لافتا الى انه لا بد من شكر أبناء بلدنا الحبيب الذين هبوا جميعا صفا واحدا في مواجهة آثار الأمطار الغزيرة التي هطلت على الكويت.

بدورها، قالت مستشارة المؤتمر كوثر الجوعان إنها تنتهز فرصة هذا المؤتمر التراثي الإنساني والوطني للحديث عن هويتنا، اي دستورنا الذي تنفرد به الكويت عن دساتير العالم بما منحه من حقوق وواجبات وحريات نفتخر بها أمام العالم في شتى المحافل.

وذكرت الجوعان ان الدستور هو دعامة ارضنا وشخصيتنا وهو المناخ العملي الذي يمكننا من التحرر التدريجي من التخلف والجهل وإعطاء العقل القدرة على الانطلاق والإبداع، مبينة ان الدستور هو من أعطانا حرية التعلم والتعليم وألزم الكويتيين به في حدود النظام العام والآداب وبكفالة الدولة وهو من منحنا حرية الرأي وهي من الحريات الأساسية التي أرسى قواعدها ومبادئها، متحدثة عمن أساء للحرية ومن انتهك الدستور تاركا وراء ظهره القواعد والمبادئ والقيود المشروطة وركب موجة «خالف تعرف» بلا وعي ولا وازع من ضمير، مشيرة الى ما حدث في الآونة الأخيرة من انتهاكات وتجاوزات.

وبينت انه تأكيدا لما نقول فقد وجه صاحب السمو قبل أيام رسالة واضحة ومهمة الى أعضاء مجلس الأمة نقلها عن سموه رئيس مجلس الأمة ومفادها ان هناك تعسفا وسوء استخدام لبعض الأدوات الدستورية وان مسؤولية الأعضاء هي التصدي لهذا التعسف، مؤكدا سموه ان رسالته الى النواب كونه أمير الدولة أولا ورئيسا للسلطات ثانيا وأبا للدستور ثالثا، ورابعا انه أحد الأعضاء المؤسسين للمجلس التأسيسي.

ولفتت الى ان روح الدستور وقيمه ومفاهيمه انعكست على حياتنا كمواطنين بما منحنا من مساحة واسعة من الحرية وضمان المساواة والعدالة باعتبارهما دعامات المجتمع والتعايش والتراحم سيرة وثقى بين أبناء الوطن الواحد، انها قصة طويلة من التطور التاريخي والسياسي لوطننا الكويت كان قد أنحاها أميرنا الراحل الشيخ عبدالله السالم عندما سأل الحضور أثناء التصديق على الدستور حول ما إذا كان هذا ما يريده الشعب ووقع عليه في اليوم نفسه دون تردد، مناشدة كل من لم يقرأ الدستور ان يقرأه ويدرسه ويفهم تفاصيله وأن يدرك انه شريك في اتخاذ القرارات والقوانين لأننا نريد الأجيال ان تعي جيدا ان الفضل بعد الله هو لدستور البلاد الرصين.

تكريم «الأنباء» تتسلمه الزميلة دارين العلي

## المكرمون في سطور

● **يعقوب يوسف صالح الحميضي:** كان أصغر أعضاء مجلس الأمة سنا وكان يشغل أمانة سر لجنة الدستور بالمجلس التأسيسي عام 1962، شارك في عضوية مجلس إدارة مجموعة من الهيئات والمؤسسات المهمة وساهم مساهمة فاعلة في تنمية قطاع المواشي الأسترالي تحديدا وقد كرمته الحكومة الأسترالية نتيجة لذلك عام 2010.

● **إبراهيم عبدالله الشاهين الغانم:** من أبرز أعماله مساهمته في تكويت الجهاز الوظيفي في الإدارة العامة للجمارك وعمل على تطوير أساليب العمل الجمركي وسعى لانضمام الجمارك الكويتية الى عضوية منظمة الجمارك العالمية، وفي عام 2004 منحته مصلحة الجمارك وأمن الحدود الأميركية لقب رجل الجمارك الأول على النطاق العالمي.

● **علي عبدالعزيز فارس الدبوس:** من أسرة عاش رجالها في البحر وفي عام 1950 عمل في شركة نفط الأحمدي، وانتقل للعمل في وزارة الأشغال وبنى العديد من منازل الفحيحيل، وعمل في معظم الوقت على شراء الأراضي والعقارات، وحمل لقب المقاول الأمين.

● **السيد يوسف السيد هاشم الرفاعي:** تم انتخابه عضوا لمجلس الأمة عام 1963 وهو أول مجلس بعد استقلال الكويت السياسي الحديث وانتخب أمينا للسر في المجلس وعمل وزيرا لأكثر من وزارة وكان من الأعضاء المؤسسين لجمعية الإصلاح الاجتماعي وله دور بارز في الإعلام الإسلامي.

● **فهد يوسف ثنيان الغانم:** هو العقاري الرائد الذي يعتبر من رواد العمل في تجارة وسمسرة العقار، ومن جيل المؤسسين لهذه التجارة في البلاد، وكان من أوائل من تم اعتمادهم لتقييم العقار في الدولة قبل تنظيم وإصدار قانون لذلك.

● **عبدالمحسن عبدالعزيز المخيزيم:** إلى جانب إنجازاته وعطاءاته العديدة في مجموعة من الوزارات منها دائرة الصحة العامة ودائرة البلدية، كان له دور وطني سام جدا تمثل بالسفر الى العراق عام 1943 وشراء الأدويّة من هناك وتهريبها للكويت التي كانت بأمس الحاجة لها بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية وانقطاع المواصلات بين الدول.

### خلال ورشة عمل حول قانون "تعارض المصالح"

# بوزبر: "نزاهة" تعزز الإجراءات الرقابية والعدالة والشفافية في مؤسسات الدولة

عادل الشنان

قال الأمين العام المساعد لكشف الفساد والتحقيق في الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» د.محمد بوزبر ان قانون «تعارض المصالح» ضروري وأتى بأشياء جديدة، مشددا على ان هناك علاقة وثيقة بين الفساد ومظاهر تعارض المصالح التي تخلق عدم الثقة، منوها إلى أن هذا القانون أخلاقي. جاء ذلك خلال ورشة عمل حول قانون «تعارض المصالح» والتي نظمها ديوان الخدمة المدنية بالتعاون مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» أول من أمس في مقر الهيئة بحضور عدد كبير من قياديي الوزارات والهيئات الحكومية.

د.محمد بوزبر متحدثا

د.فايز الظفيري

واعتبر د.محمد بوزبر ان القانون نفسه ليس ضمانا لتجنب تضارب المصالح، مشيرا الى أن الوظيفة العامة لم تعد جانبة، مبينا ان «نزاهة» تقوم بتعزيز الاجراءات الرقابية والتدقيق ودعم الدور الاجتماعي للشركات وتحقيق العدالة والشفافية والمعاملة النزيهة للحد من مفهوم تعارض المصالح في مؤسسات الدولة.

ولفت الى أن الإشهار والإفصاح يعد أفضل وسيلة تجنب الموظف المساءلة وتخرجه من دائرة الشك، مبينا أن الابلاغ عن جرائم الفساد واجب على كل شخص وحرية المُبلِّغ مكفولة وفقا لأحكام القانون التي قامت عليه الهيئة.

من جانبه أكد عميد كلية الحقوق في جامعة الكويت د.فايز الظفيري انه لا يوجد شيء في القانون اسمه «لا أعلم» مهما كان منصب المسؤول، مشيرا إلى أن قانون تعارض المصالح من أصعب القوانين التي تخاطب الموظفين العموميين، وهناك طعن بعدم دستورية هذا القانون، ويجب على المشرع التمهل واستخدام عبارات سهلة يمكن تفسيرها.

أحمد الجسار وصالح الصرعاوي وعدد من القياديين في مقدمة الحضور (محمد هنداوي)

**الإبلاغ عن جرائم الفساد واجب على كل شخص وحرية المُبلِّغ مكفولة**

**الظفيري: "تعارض المصالح" من أصعب القوانين التي تخاطب الموظفين العموميين**

وأضاف الظفيري أن المشرع حاول في مادته الاولى ان يشرح كلمات مهمة ومن الصعب ان تجد اثنين يتفقان على المقصود بهذه النصوص، كما يصعب على الشخص اذا كان غير قانوني استيعاب القانون، وهناك تعارض مطلق يحدث اذا حدثت فائدة مادية لشخص بسبب قرار اتخذه مسؤول معين وهناك تعارض نسبي وهو الأخطر لأنه لا يوجد به ضرر مرئي وهو المنفعة المعنوية.

وذكر أن بالقانون 3 حلول وإلا ستكون هناك احالة للنيابة والحبس لمدة تصل لخمس سنوات، والحلول هي: ان صاحب المصلحة لا يتقدم طالما ان المسؤول موجود وله صلة قرابة به من الدرجة الرابعة، أو ترك المسؤول للمنصب، أو تقديمه استقالته، والتشريعات لدينا هي الأشد في مكافحة الرشوة متسائلا عن الهدف من إنشاء هيئة مكافحة الفساد خاصة أن اغلب النصوص التي وردت في قانون مكافحة الفساد موجودة منذ 1960.

ولفت الى انه من الصعب جدا من الناحية العلمية تطبيق قانون تعارض المصالح، فعلى سبيل المثال لا يوجد كويتي لا يملك اسهما في شركة خاصة حتى لو كان لم يشترها فقد تكون الحكومة قد اكتتبت بها، والقانون تحدث عن تعارض المصالح في ذلك لأي نسب للمسؤول بأي شركة قد تتقدم لجهة عمله في مشروع أو عقد.

### "الدراسات القضائية" نظم ندوة لمناقشة القانون بحضور لفيف من القياديين

# التميمي: "تعارض المصالح" بصورته الحالية "كارثة" بكل المقاييس ومواده عائمة ومطاطة

أسامة أبوالسعود

أكد عضو هيئة التدريس بكلية الحقوق جامعة الكويت د.محمد التميمي ان «قانون تعارض المصالح بصورته الحالية كارثة بكل المقاييس ومواده عائمة ومطاطة وخاصة المادة الخامسة منه».

وأضاف التميمي خلال ندوة لمناقشة القانون اقامها معهد الدراسات القضائية بحضور لفيف من قياديي الدولة من قضاة ومستشارين وأعضاء بالسلك الديبلوماسي مساء أمس الأول «ان وجود قانون لتعارض المصالح والتكسب غير المشروع والتربح من الوظيفة حتى في دولة مثل الكويت صغيرة ومترابطة اسريا يرقي من الدولة ويعزز مفهوم مكافحة الفساد في حال كان القانون مصاغاً بطريقة صحيحة وخاليا من المثالب القانونية، وكل ذلك غير متوافر بالقانون الحالي والذي تم الاستعجال في صياغته وتطبيقه».

وحول ما اذا كان القانون دستوريا ام لا أوضح انه «في المجمل لا يمكن القول ان القانون غير دستوري لتضمنه عدة مواد ونصوص، ولكن يمكنني القول ان هناك نصوصا غير دستورية واخرى غير منضبطة الصياغة.

د.محمد التميمي و د.نورة العومي خلال الندوة (عادل سلامة)

**القانون جنائي ولا يتعارض مع خطة التنمية لكنه يحتاج إلى تعديل وضبط للصياغة**

**العومي: أغلب نصوص "تعارض المصالح" موجودة من قبل كإجراءات احترازية ووقائية**

واضاف: «اعتقد ان الفقرة 2 من المادة 4 غير دستورية والتي تنص على ان يخضع الموظف لقانون تعارض المصالح وتشكل جريمة فساد حال امتلك الموظف أي حصة او نسبة من عمل في اي نشاط له تعاملات مالية مع جهة عمله كما ان المادة 5 يمكن وصفها بعدم الدستورية».

وتابع: «أصف القانون بالكارثي كونه يمكن تطبيقه على حالات لم يبتغيها المشرع جراء عموميات النص والالفاظ المستخدمة قابلة لشمول حالات لم تكن ببال المشرع ولم يقصدها وقت سن القانون، كما انها غير منطقية».

وحول توقعه بإلغاء القانون او تعديله، اكد التميمي ان الامر يعود لتفسير المحكمة الدستورية للقانون وتوافقه مع النصوص الدستورية، مضيفا انه «لا يستطيع ان يجزم بالغائه من عدمه قبل رأي الدستورية».

وتعليقاً على عمل الحكومة ورش عمل وحلقات نقاشية لموظفيها للتعريف بالقانون، أوضح انه «قد يكون غير واضح للحكومة عدم دستورية القانون، وحال قراءة القانون من قبل العامة يبدو جيدا ولكن في حقيقة الأمر يشوبه العوار».

وعن تعارض القانون مع خطة التنمية، قال ان «القانون جنائي ولا يتعارض مع خطة التنمية بل بالعكس يساعد على تحقيق الشفافية ويتماشى مع خطة التنمية ولكن ليس بصورته الحالية يحتاج الى تعديل وضبط الصياغة».

من جهتها قالت أستاذة القانون الجنائي في كلية الحقوق د.نورة العومي إن أغلب النصوص الموجودة بالقانون هي موجودة أساساً بالقانون الداخلي وأن لم يكن تجريم وإنما إجراءات احترازية ووقائية.

وأوضحت انه لدينا قانون حماية الأموال العامة وهناك جريمة أو جناية التربح فكل هذه القوانين والأضرار من الموظف العام على المصلحة العامة جاءت ضمن قانون تعارض المصالح.

جانب من الحضور